

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الاثنين ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## البند ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مضمون البنود وعرض لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لبرنامج العمل، ستبدأ اللجنة اليوم بتبادل الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح والمسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى بشأن "الحالة الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية المنوط بها ولايات في هذا المجال".

يشمل الفريق الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي؛ ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد جارمو ساريقا؛ والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير أحمد أوزومجو؛ والسيد جيفري شو، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أرحب ترحيباً حاراً بضيوفنا هنا اليوم وسوف أعطيهم الكلمة أولاً للإدلاء ببياناتهم. لذلك، سوف تنتقل إلى مناخ غير رسمي بحيث يمكن للوفود طرح أسئلة أو إبداء تعليقات. أبدأ الجلسة بإعطاء الكلمة للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد دوارتي.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): إنني مُمتنٌ جداً لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا الفريق، إلى جانب زملائي، السفير أحمد أوزومكو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيد جارمو ساريقا، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛ والسيد جيفري شو، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن كل عضو في هذا الفريق مستعدٌ استعداداً متميزاً لمخاطبة اللجنة بشأن الموضوع الواسع للفريق - الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات المعنية. إن الكثيرين منا هنا اليوم قد سمعوا القول المأثور "إن موقفك يرتكز بمكان جلوسك"، لذا، ينبغي ألا يستغرن أحد أن تكون

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التحسُّن التدريجي، مع أنه يبقى من الصعب طرح تنبُّوات موثوقة بشأن استدامة هذا التقدُّم في السنوات المقبلة. والدعم للمعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار - ولا سيَّما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية - يبقى قوياً تماماً، شأن الدعم الدولي لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بينما يتواصل تنامي قدرات نظام التحقق التابع للمعاهدة.

وتَظَهَر مواطن قوة هذه المعاهدات في الدعم العالمي للمعايير الأساسية التي تُمثِّلها، وفي تطوُّرها التدريجي، ولكن الدائم، نحو العضوية العالمية الكاملة، وفي العمل المكثَّف الذي يقوم به المتخصِّصون العاملون في المنظمات المرتبطة بهذه المعاهدات - أو، في حال اتفاقية الأسلحة البيولوجية، في مدى قبول وإدماج الحظر العالمي للأسلحة البيولوجية في القوانين والسياسات المحلية.

كما أنَّ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أسهم، إلى حدٍّ ما، في إسناد الهياكل الأساسية المحلية لتحقيق المسألتين المشتركتين التوأمين، المتمثلتين في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدام الإرهابيين لها. ولكن لا تزال هناك ضرورة لتطوير عملية مماثلة، لضمان تجسيد المعايير في مجال نزع السلاح في ولايات وكالات وطنية محددة، وفي القوانين المحلية، وفي الخطط والمبادئ العسكرية، وفي الأنظمة والسياسات العامة.

وإنني أعتقد أنَّ المجتمع المدني والقيادة المستنيرة من جانب القادة الوطنيين سينجحان أخيراً في تزويد تلك المعايير بالأساس المحليّ المتين الذي ستحتاج إليه، لا لمجرّد تحقيق القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، وإنما لضمان عدم ظهورها ثانية. وهذا الأساس ضروري، باختصار، لضمان الاستدامة البعيدة المدى لزع أسلحة الدمار الشامل عالمياً.

هناك بعض الاختلافات في المنظورات هنا بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، في ضوء الرؤى المختلفة للمنظمات المتنوعة الممثَّلة في الفريق. لكنَّ الأكثر جدارة بالتنبؤ هو مدى التوافق القائم فيما بيننا جميعاً. فنحن بالتأكيد نتشارك التزاماً مشتركاً عميقاً بالقضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل. وقضيتنا المشتركة ليست مجرد تنظيم تلك الأسلحة أو الحد من مخاطرها أو تواتر استخدامها، بل القضاء عليها والتخلص منها بسلامة وأمان أيضاً. ونحن جميعاً ندرك الحاجة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال عملية متعددة الأطراف.

ولأننا جميعاً أطراف في منظمات تعمل على مساعدة دولها الأعضاء بغية تحقيق أهدافها المتفق عليها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فقد يكون من الأفضل تخفيف التركيز على مواطن عملنا جغرافياً، أكثر من حقيقة كوننا جميعاً جزءاً من عملية مشتركة لمنظمة دولية تهدف إلى تحرير الإنسانية من المخاوف والأهوال الناجمة عن استخدام أكثر أسلحة العالم فتكاً وعشوائية أو عن التهديد باستخدامها. ومن المرجَّح أن نحقق هذا الهدف عبر عملية جماعية أوسع للمنظمة الدولية، أكثر من تحقيقه بإجراءات حصرية لأية منظمة من منظماتنا مهما علا شأنها.

وفي ضوء ذلك، فإنَّ الأفكار التي نُعرب عنها في هذا الفريق تُشكِّل شيئاً أعمق بكثير من تجسيدات مصالح مؤسسات كلِّ منا. فنحن هنا لتتشاطر، بدل ذلك، وجهات نظرنا بشأن العمليات المختلفة الجارية في المجتمع العالمي، لتحقيق بُعد أسمى من السلم والأمن الدوليين، بُعد متجذِّر في المساعدة والتعاون المتبادلين، بدل مخاطر الإلغاء المتبادل، واستنزاف الموارد العامة النادرة، أو تدمير بيئتنا الطبيعية المشتركة وحياة الأجيال المستقبلية وسُبل معيشتها.

ومن هذا المنظور، أعتقد أنه يمكنني القول إنَّ الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح تُظهِر بعض علامات

لكن هذه ليست العوامل الوحيدة التي سُسهم في هذه العملية الأوسع، للمضي قدماً ببرنامج نزع السلاح العالمي. فأنشطة كل منظمة من المنظمات الممثلة في هذا الفريق اليوم، ستقدم مساهماتها الهامة أيضاً، شأن عدد لا يحصى من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أرجاء العالم، التي تعمل لصالح أهداف نزع السلاح التي تخدم الخير العام.

وأنا على يقين بأن كل متكلم هنا اليوم سيوضح بشكل أكثر تفصيلاً نسبياً، ما يفعلونه لتنفيذ ولاياتهم الهامة، وبأن الوفود ستعرض أيضاً وجهات نظرها بشأن أنشطتها. لكن أحد المجالات الجديرة باهتمام خاص، هو ما يتعلق بالتعاون المثمر الجاري بين منظمتنا المختلفة.

وهناك أمثلة جيدة عديدة على ذلك. فالموظفون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، شاركوا بفعالية في حلقات العمل والحلقات الدراسية المشتركة التي نظمها مكثي بالذات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون نزع السلاح، لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي الشهر المنصرم، استضافت الأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين، تركز على نتائج دراسة أجريت على نطاق منظومة الأمم المتحدة، للحادث المأساوي في فوكوشيما، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبمشاركة ١٦ وكالة تابعة للأمم المتحدة. ويظهر هذا الجهد الجماعي أنه على الرغم من تنوع ولايات المنظمات الدولية، فإنها قادرة على العمل معاً في تعبئة مهاراتها ومواردها الفردية، للاضطلاع بمجابهة التحديات الدولية المشتركة.

كما أود أن أذكر في هذا الصدد برنامج الأمم المتحدة للزملات بشأن نزع السلاح، الذي استحدثته الدورة الأولى للجمعية العامة، المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨، والذي اعتمد تقليداً ثابتاً بزيارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة

إن تركيزنا اليوم لا يقتصر طبعاً على مجرد أسلحة الدمار الشامل، ولكنه يتناول أيضاً الموضوع الواسع المتعلق بتحديد الأسلحة - وهو هدف أسمى ميثاق الأمم المتحدة تنظيم التسلح. وبعد ٦٥ عاماً، لم يُحرز تقدّم كبير في مجال تنظيم الأسلحة التقليدية. فلدينا اتفاقية الأسلحة التقليدية؛ وقد أحرزنا بعض التقدم في إعداد معايير عالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وقد انضم العديد من دولنا الأعضاء إلى معاهدات لتجريم الألغام الأرضية والذخائر العنقودية المضادة للأفراد؛ وفي السنة المقبلة، ستستضيف الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً هاماً للتفاوض بشأن معاهدة متعلقة بتجارة الأسلحة.

وليس من الأساسي أن تنجح هذه الجهود فحسب، بل يتعين أيضاً بذل المزيد من الجهود لخفض الإنفاق العسكري، والحد من إنتاج الأسلحة التقليدية وتجارتها وتحسينها. ولا يجب مطلقاً اعتبار تحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل بمثابة دعوة إلى انتشار الحروب التقليدية. وحقيقة عدم وجود ممثل لوكالة دولية تركز على الحد من إنتاج الأسلحة التقليدية أو انتشارها تُغني عن الكلام تماماً، بينما تندارس وجهات نظر هذا الفريق.

إنني أقول هذا تنويعاً مني أيضاً بسجل الجهود المخلصة، ولكنها عقيمة، لتحديد مثل تلك الأسلحة في مؤسستنا السابقة، عصبة الأمم. وربما الآن يبدأ العالم أخيراً الارتقاء بجهود الجماعة إلى مستوى أعلى. وقریباً، قد يواكب تطوّر سيادة القانون نموّ قدرات الأسلحة التقليدية. وإذا كانت الحال كذلك، فإن القيادة الوطنية المستنيرة، مقرونة بجهود حيوية دائمة من المجتمع المدني، ستشارك بدون شك في معظم الرصيد، وهذا ما أأمل أن تكون عليه الحال في ما يتعلق بترع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل.

هو الحال مع غيره من المنافع العامة العالمية، ليس هدفنا التمكين لما يفضلُه القلة، بل تعزيز المصالح المشتركة للجميع.“ (A/65/PV. 113، الصفحة ٤)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جارمو ساريغا، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

**السيد ساريغا** (مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أوصل المناقشة في هذا الفريق من حيث انتهى الممثل السامي المعني بترع السلاح، أي بالتحديد، من الدور الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح.

فلدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح في جنيف اعتقاد مشترك واسع النطاق، بأن المؤتمر لا يؤدي كما ينبغي له، وأن الحالة بعيدة جداً عن المثالية. وهذا يتجسّد أيضاً هنا في اللجنة الأولى، بين العضوية الأوسع في الأمم المتحدة، حيث يبدو المؤتمر موعلاً في صُلب مداولاتنا لهذا العام، وربما أكثر من أي وقت آخر في المرحلة الأخيرة.

وكما تعلمون، فقد وجّه الأمين العام، السيد بان كي - مون عدّة دعوات إلى المؤتمر لكي يستأنف أعماله الموضوعية. وقد عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ اجتماعاً رفيع المستوى في نيويورك دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.

وفي أواخر تموز/يوليه، عقدت الجمعية العامة جلسات عامة في إطار البند ١٦٢ من جدول الأعمال، المُعنون ”تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف“.

وبالإضافة إلى ذلك، كرّس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، التابع للأمين العام، مناقشاته أثناء دورته لعام ٢٠١١ بشأن تنشيط المؤتمر. وقَدّم المجلس عدداً من الاقتراحات التي يقوم الأمين العام بدراستها.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. ومن شأن تلك الزيارات أن تُتيح للزملاء الحصول على فهم أفضل لولايات تلك المنظمات وأنشطتها، وأن يتعرّفوا إلى أوجه التآزر فيما بينها. وإني لعلّ يقين بأنّه ستكون لدى زملائي في هذا الفريق اليوم تفاصيل إضافية متعلقة بتاريخ تعاونهم المثمر.

وعزم المجتمع العالمي على تحقيق أهداف نزع السلاح لا يتزعزع، مع أنه يخضع باستمرار لتحديات جديدة. وكان أصعب تلك التحديات الحاجة المعترف بها على نطاق واسع إلى التغلب على تعثر المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإنّ الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف، فضلاً عن اجتماع المتابعة العام للجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي، شكّلا ما هو أكثر بكثير من مجرد مناسبتين لانتقاد الوضع القائم؛ فقد كانا أيضاً فرصتين أمام المجتمع العالمي لإعراب عن دعمه للتقدّم الجديد في هذا المجال - التقدّم في إرساء سيادة القانون تجاه نزع السلاح.

وفي تطلّعنا إلى التعاون المستقبلي، لا يُمكنني أن أجد مشورة أفضل من تلك التي قدّمها الأمين العام، الذي قال في خطابه إلى الجمعية العامة في جلستها العامة في تموز/يوليه الماضي، لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مؤتمر نزع السلاح:

”ما هو مطلوب أكثر من أي شيء هو قدر أكبر من المواءمة بين أولويات السياسة العامة وأهداف نزع السلاح المتعددة الأطراف... والطريق أمامنا لن يكون سهلاً. بيد أنه يجب علينا ألا نتخلى أبداً عن التعددية أو عن احترامنا للقواعد العالمية. يجب علينا أن نظل أوفياء لمبادئ الأمم المتحدة. وعند التصدي لنزع السلاح، كما

وهذه الوحدة، وهي وحدة صغيرة متمركزة في فرع جنيف من مكتب شؤون نزع السلاح، ولكنها ممولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، لديها ولاية توكل إليها ضرورة مساعدة الدول الأطراف على أن تساعد أنفسهم

بتيسير الاتصالات، ودعم العمليات بين الدورات، والاتصال بالمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، وتيسير وتنظيم حلقات العمل في جميع أرجاء العالم، والقيام بدور مركز تبادل المعلومات المتعلقة بعروض المساعدة وطلباتها. وتعتبر الوحدة على نطاق واسع تجربة ناجحة، مثبتة أنه يمكن لاستثمار متواضع جداً في الموارد أن يُثمر نتائج عملية بارزة في دعم فعالية نظام أمني متعدد الأطراف.

أما اليوم، فليس في مسار مؤتمر نزع السلاح أي شيء مثل معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فكيف سنواصل إذاً محاولة كسر الجمود في العام المقبل، وربما ما بعده؟ أم أنه ينبغي للمرء أن يفكر في إجراءات أكثر حسماً بشأن مستقبل المؤتمر؟ وباختصار، هل مؤتمر نزع السلاح كوب أكثر من نصفه فارغ، أو أنه لا يزال نصف ملآن على الأقل؟

وفي الاجتماع الاستهلاكي للجنة في الأسبوع الماضي (أنظر A/C.1/66/PV.3)، تكلم الممثل السامي عن توجيهين داعمين قيد الإعداد

حالياً، يمكن أن يؤثر إيجابياً في أعمالنا لهذا العام والأعوام المقبلة. وكان التوجه الأول الذي ذكره هو الديمقراطية الآتية إلى نزع السلاح. والتوجه الثاني، الذي أسهب في تناوله عصر اليوم أيضاً، هو الساعي تدريجاً، ولكن بثبات، إلى ترسيخ سيادة القانون في مجال نزع السلاح.

لكن الحقيقة هي أنه، بعد ١٥ عاماً من اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبعد أكثر من سنتين على الوعد القصير الأجل بقرار إعداد برنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٩ (CD/1864)، يتعين علينا الإبلاغ مجدداً أنه على الرغم من الجهود الحقيقية للرؤساء المتتاليين للمؤتمر، لا تزال المفاوضات غائبة بشأن أية مسألة مُدرجة على جدول أعماله.

وإذا نظرنا في أنحاء القاعة، فمن الواضح أن فريقنا يُجسد بعض أسمى إبداعات مؤتمر نزع السلاح وسلفائه - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية)، عبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ ومعاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية. كما أودّ أن أتذكر بأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، والتي تُشكل، إلى جانب الاتفاقيات التي ذُكرت للتو، ركناً أساسياً آخر في جهود المجتمع الدولي لمكافحة المخاطر التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل، هي أيضاً نتاج مؤتمر نزع السلاح.

ومع أنه ليس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية منظمة دولية مكافئة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها منتدى حيوي وفعال، وواحد من أكثر المجالات الإيجابية لنشاط نزع السلاح وعدم الانتشار. وهناك ابتكار جديد في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، هو وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، التي أنشأها مؤتمر الاستعراض السادس عام ٢٠٠٦، تلبية للحاجة المتوقعة إلى حضور مؤسسي للاتفاقية.

المؤتمر بات اليوم جزءاً من المشكلة بدل أن يكون جزءاً من الحل. وُحِّتَهم في ذلك هي أنه، بإضاعته فرصة ثمينة، يُضيف قيمة سلبية إلى الجهود الجماعية المبذولة من المجتمع الدولي لترزع السلاح.

لكنَّ سؤالاً أساسياً يطرح نفسه: هل هناك أي ترتيب تفاوضي آخر يعمل بشكل أفضل، وبخاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل؟ إنَّ بعض الإبداعات الجديرة بالثناء، لعمليات نزع السلاح المتماثلة التفكير، في مجال الأسلحة التقليدية في السنوات الأخيرة، لا تزال بعيدة عن كونها عالمية، وهي تفوق في عالميتها معظم إبداعات مؤتمر نزع السلاح. وشأن الأمم المتحدة نفسها، وعلى الرغم من جميع مواطن نقصها، فإنَّ مؤتمر نزع السلاح ينتمي إلى تلك الفئة من الهيئات، التي لو لم تكن موجودة، لكان لا بُدَّ من اختراعها. وقد تتخذ شكلاً مختلفاً قليلاً وتكون لها قوانين مختلفة نوعاً ما - تعالج مواطن عدم الكفاءة مثل الرئاسة الشهرية الدورية، وضرورة اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل على أساس سنوي - ولكن كان سيتعيَّن علينا أن نحاول إنشاء شيء يُشبه مؤتمر نزع السلاح.

لكنَّ مثل هذه المهمة من الاختراع أو إعادة الاختراع ستكون شديدة التعقيد. ولن يكون النجاح فيها مضموناً. فهدم الشيء عادة أسهل وأسرع بكثير من إعادة البناء. وإنشاء مؤسسات جديدة أسهل بعد أزمة أساسية، لأنه، ببساطة، قد لا يكون هناك أي خيار آخر. لذا، دعونا نأمل بأنه لن يكون علينا أن ننتظر حتى تُرغمنا أزمة دولية على تنشيط آلية نزع السلاح.

فالكوب إذاً نصف ملآن على الأقل في نظر بعض الآخرين. وهم يرون أنَّ مؤتمر نزع السلاح، حتى في ظلِّ هويته التداولية الحالية، مفيد ولا بديل له. ويمكن للمرء أن يؤكد بسهولة أنه يتعيَّن الحفاظ على هذا المؤتمر، لإتاحة المجال

فكيف يعمل المؤتمر إذاً مقابل هذين التوجُّهين؟ أمَّا بالنسبة لتعزيز سيادة القانون، فينبغي للمؤتمر أن يكون في الطليعة، لأنَّ مُبرِّر وجوده هو أن يقوم بدور المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح في العالم. والآن، سواء أراد البعض أن يدعو المنتدى "الوحيد" أو "الأوحد" للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، فهذه مسألة يغلب عليها الطابع اللاهوتي في هذه الأيام. والحقيقة هي أنَّ المؤتمر قد لا يرقى إلى أي من التسميتين.

وبالنسبة إلى وصول الديمقراطية لترزع السلاح، فإنَّ مؤتمر نزع السلاح سيبقى دائماً، وينبغي أن يبقى، منتدى تفاوضياً للحكومات وفيما

بينها. لكنَّ التفاعل الأوثق مع المجتمع المدني سيكون لصالح المؤتمر، بمساعدته على تفادي أن يصبح حتى نوعاً من البرج العاجي. وفي ما يتعلق باستعراض عضوية المؤتمر وإمكانية توسيعها، فنحن جميعاً نعلم أنَّ هذا الأمر يعود إلى أعضائه الحاليين ليُقرِّروا بشأنه. وأودَّ أن أكتفي بالإشارة إلى أنَّ شرف العضوية يستتبع مسؤوليات تجاه المجتمع الدولي الأوسع، وأنَّ إحدى تلك المسؤوليات هي العمل بمزيد من الكد لترسيخ النظام الدولي القائم على القانون.

إنَّ هذا الفريق يتعامل مع الحالة الراهنة للشؤون في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ودور المنظمات المعنية. وأودَّ أن أؤكد أنَّ الحالة الراهنة لتلك الشؤون ما انفكت تفتح لنا نافذة فرصة للمزيد من ترسيخ سيادة القانون في نزع السلاح عبر الجهود المتعددة الأطراف. لكنَّ تلك النافذة قد تُغلق يوماً ما. وكما يُقال، ينبغي للمرء أن يطرُق حديدته حين يتوهج سخونة، لكنَّه من الواضح أنَّ مؤتمر نزع السلاح لا يطرُق - أي أنه يفاوض. فينبغي له ألا يُخاطر بإضاعة فرصة تاريخية.

وهذا ما يجعل مؤتمر نزع السلاح يبدو لبعض المراقبين والممارسين كوباً أكثر من نصفه فارغ. وهم يزعمون أنَّ



أنشأ نظاماً للتحقق من الصناعة الكيميائية العالمية، لضمان عدم إنتاج أسلحة كيميائية ثانية مُطلقاً. وأنشطة التعاون الدولي، للمساعدة بشأن الأسلحة الكيميائية والحماية منها، فضلاً عن النهوض بالكيمياء للأغراض السلمية، سمة ملازمة لهذه الاتفاقية.

وحتى الآن، يبقى نزع السلاح الكيميائي الهدف الجوهري الأساسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد كُرس تقليدياً خمسة وثمانون في المائة من مواردها التفتيشية لترع السلاح، بحيث تم التحقق حتى تاريخه من تدمير نحو ٧٠ في المائة من مجموع مخزونات الأسلحة الكيميائية المُعلن عنها. وقد أُنجزت ثلاثٌ من الدول المُعلن عن حيازتها لتلك المخزونات - ألبانيا، ودولة طرف والهند - القضاء على مخزونها. وأكبر دولتين حائزتين لها - الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية - تواصلان إحراز التقدم نحو التدمير الشامل لأسلحتيهما الكيميائية. فقد دُمّر الاتحاد الروسي حتى الآن أكثر من ٢٢ ٠٠٠ طنّ متري من عوامل الحرب الكيميائية. ويُشكل ذلك ٥٥ في المائة من مخزونها من الأسلحة الكيميائية. ويبلغ الرقم في الولايات المتحدة ٢٥ ٠٠٠ طنّ متري، أو ٩٠ في المائة من مخزونها.

وبقيت الحالة في ليبيا مصدر قلق للمجتمع الدولي في الأشهر القليلة الماضية. وقد تابعت أمانة اللجنة تلك الحالة عن كثب، وبقيت على اتصال منتظم مع ممثلي ليبيا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن السلطات الوطنية. وتلقينا تأكيدات بأنّ المخزون الليبي من الأسلحة الكيميائية خاضع للمراقبة الفعّالة من جانب قوات المجلس الوطني الانتقالي. وتُجري أمانة اللجنة حالياً مناقشات مع ليبيا بشأن استئناف تدمير بقية أسلحتها الكيميائية.

والموعد النهائي الممدّد الأخير لتدمير جميع الأسلحة الكيميائية المُعلن عنها، سينتهي في نيسان/أبريل من العام المقبل.

أمام جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف أن يجتاز الشتاء بأمان. ثمّ يُطرح السؤال، كما نسأل في بلدي فنلندا تماماً، عمّا إذا كان طائر الكركي سيتجمّد حتى الموت قبل أن يذفاً المستنقع في الربيع.

وفي هذه المرحلة، تجري هنا في اللجنة الأولى مناقشة عدد من الاقتراحات الواسعة النطاق، التي قد تؤثر على مستقبل المؤتمر. وأعتقد أنّ هذا هو أحد أهمّ اجتماعات اللجنة الأولى في تاريخ مؤتمر نزع السلاح. وتوصيات الجمعية العامة تحمل قدراً كبيراً من المشروعية، وبخاصة حين تُعتمد بدون تصويت. لكنّ أيّ اتفاق على تنشيط أعمال المؤتمر سيأتي في النهاية نتيجة اتفاق بين أعضائه.

وأودّ أن أختم كلمتي، كما ذكر الأمين العام للمؤتمر في وثيقة رؤيته في الصيف المنصرم، بالتشديد على أنه ينبغي بذل كل جهد لدعم المؤتمر بصفته المحفل الوحيد لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح. وهذا أيضاً هو النهج الذي أأمل أن تعتمده اللجنة الأولى أثناء الدورة الهامة الحالية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد أوزومكو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

**السيد أوزومكو (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية)** (تكلم بالإنكليزية): إنه لسرور عظيم لي أن أخطب اللجنة الأولى مجدداً. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تُعلّق أهمية خاصة على تعاونها مع الأمم المتحدة.

وفي نيسان/أبريل من العام المقبل، ستُكمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ١٥ عاماً من العمل. وخلال هذا الوقت، جلبت هذه المعاهدة المتعددة الأطراف غير المسبوقة فوائد جمّة، ومضت قُدماً بأهداف الأمن الدولي. إنها الاتفاق الدولي الوحيد الذي أدّى إلى تراجع برامج الأسلحة الكيميائية. وقد

الأسلحة الكيميائية ستُعزز الأمن والحماية ضدّ سوء استخدام المواد الكيميائية السامة.

والفريق الاستشاري بشأن الأولويات المستقبلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أعدّته، قدّم تقريره الذي نوقش مؤخراً بشكل غير رسمي مع الممثلين الدائمين للدول الأطراف، في مُعتكف نُظّم خصيصاً لهذا الغرض. وقد أكّدت الدول الأطراف دعمها القوي للاتفاقية، فضلاً عن دعمها لأهدافها الجوهرية. وفي الوقت نفسه، أُقر بأنّ التكيّف بات ضرورياً لضمان أن تكون المنظمة قادرة على الاستجابة لعالم سريع التغيّر.

وستواصل في الأشهر المقبلة مناقشة شاملة بشأن الأولويات المستقبلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستكون مساهمات الدول الأطراف في تلك المناقشات الاستراتيجية الطابع ذات قيمة فائقة. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد عقد اجتماع لكبار المسؤولين عن نزع السلاح من العواصم، في مطلع العام المقبل في لاهاي.

والمجال الرئيسي المُزَمَّع إسناده هو التنفيذ الشامل الفعّال للاتفاقية على المستوى المحلي. فيتعين على أكثر من ٥٠ في المائة من الدول الأطراف أن تتخذ إجراءات لضمان أن تغطّي تشريعاتها جميع المجالات الرئيسية للاتفاقية. ومن بين التغيرات العديدة في البيئة الأمنية، التهديد الذي تفرضه أطراف غير حكومية. وهذا ما يدعو إلى اليقظة، كما يدعو الدول الأطراف إلى سنّ وإنفاذ ضوابط فعّالة تُغطي تصنيع الموادّ المُزدوجة الاستخدام ونقلها واستعمالها. ومن الضروري أن تُشمل شبكة الأمان هذه في النُظُم القانونية الداخلية لتلك الدول.

ومنع إعادة نشوء الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن سوء استعمالها، تعهّد متعدد الأبعاد. وهو لا يستتبع دعم نظام التحقق من الصناعة، التابع للاتفاقية فحسب، بل يستلزم

وقد أوضح كلاً الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية أنهما لن يكونا قادرين على إتمام تدمير جميع أسلحتيهما الكيميائية بحلول ذلك الموعد. والعقبات والتحديات التقنية والمالية والأمنية البارزة هي الأسباب وراء التأجيل. وطوال السنة الماضية، ثابر المجلس التنفيذي على تداول هذه المسألة بكثافة.

وفي بيانات صدر آخرها في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أكّد وزيراً خارجية روسيا والولايات المتحدة التزامهما القوي بالاتفاقية، وواجههما تجاه القضاء على بقايا مخزوناتهما في أقرب وقت ممكن. وإني على ثقة بأنّ أجهزة صنع السياسات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ستراعي مراعاة كاملة التزام الدولتين الحائزتين لتلك الأسلحة، وأنها ستتخذ قريباً قراراً تطلّعيّاً مستنداً إلى العمل الجادّ الذي تمّ إنجازه في هذا الصدد. وجوهر النهج الناشئ هو تمكين الدولتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية من إتمام تدمير برامجهما، بينما هما، من جهتهما، توافقان على تنفيذ رزمة معززة من الشفافية - وتدابير بناء الثقة.

وبحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢، يُتوقّع أن يكون قد تمّ تدمير ثلاثة أرباع جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المُعلن عنها، وبحلول عام ٢٠١٦، لن يكون قد بقي للتخلص منه سوى ١ في المائة من تلك الأسلحة. وإننا نتوقّع تقليصات بارزة في عمليات التفتيش للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية في السنوات المقبلة. وفي عام ٢٠١٢، سيُقلّص حجم المفتشية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنحو الربع.

لكنّ الهدف البعيد المدى للاتفاقية الأسلحة الكيميائية - الأمن الدائم ضدّ خطر هذه الأسلحة - سيبقى قائماً. ولبلوغ تلك الغاية، سيتعيّن على المنظمة أن تتحوّل من منظمة تعاملت حتى الآن بشكل أساسي مع القضاء على الترسانات الموجودة، إلى منظمة تمنع إعادة نشأتها في المستقبل. كما أنّ منظمة حظر



ويظل الدافع الرئيسي لكي تواصل انخراطها. ونتطلع إلى تعميق برامجنا للتعاون الدولي مع ضمان بلوغها المستوى الأمثل لخدمة تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال أيضا.

إن نسبة القبول شبه الكامل باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ببلوغ أعضائها ١٨٨ عضوا مدعاة للارتياح. ومع ذلك، لا يمكن ضمان تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية من دون التزام الدول الثماني الأعضاء بالأمم المتحدة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة جميع الدول أن تنضم إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

تتمتع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بضمان أممي وبغرض إنساني على السواء. وينبغي النظر في أمر قبولها بصورة مستقلة عن الاعتبارات الإقليمية أو غيرها من الارتباطات. لقد شكلت الطبيعة اللاإنسانية للأسلحة الكيميائية والجهود المطولة التي قادت إلى حظرها حظراً تام معياراً عالمياً. وسوف تعني الموافقة بالالتزام القانوني بهذه القاعدة دعم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومن شأنها أن تعزز الأمن الإقليمي في مناطق مثل شمال شرقي آسيا والشرق الأوسط.

في هذا السياق، لا تزال المنظمة مستعدة للإسهام في المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما تقرر ذلك في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء قراراً سنوياً بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وأود أن أشكر بولندا على مساهمتها الثابتة في اعتماد هذا القرار، الذي يظهر الدعم القوي الذي تتلقاه من الأمم المتحدة. ويسرني أن أعلن أن الأمين العام بان كي مون قد قبل دعوتي لحضور إحدى دورات مؤتمر الدول الأطراف. ولقد ظل لفترة طويلة يفكر

أيضاً جهداً مطّرداً لمواكبة التطورات في العلوم والتكنولوجيا. وقد يؤدي ذلك إلى اكتشاف أنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن أساليب حديثة للإنتاج، يمكن أن تشمل عمليات منبثقة عن التقارب الجاري في علوم الحياة.

كما أن نهجاً أوسع تجاه الأمن يؤكد أيضاً ضرورة التركيز على مسائل الأمان والأمن الكيميائيين. ففي الشهر الماضي بالتحديد، استضافت المنظمة مؤتمراً هاماً بشأن التعاون الدولي والأمان والأمن الكيميائيين، مساهمةً منها في السنة الدولية للكيمياء، التي أعلنتها الجمعية العامة.

ومن النتائج الرئيسية التي خرج بها المؤتمر اعتراف الدول الأطراف اعترافاً واضحاً بأن المنظمة هي المحفل المناسب والصحيح لاتخاذ إجراءات متضافرة في مجال السلامة والأمن الكيميائيين.

يجب أن نكون مستعدين لمواجهة التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة. لم تحظ الاتفاقية حتى الآن بالقبول العام، واليوم توجد تهديدات جديدة مثل الإرهاب. لذا يجب على المنظمة أن تستمر في الاحتفاظ بكفاءاتها الأساسية، لا سيما خبرتها في التعامل مع نزع السلاح الكيميائي، والقيام بعمليات التفتيش والتحقيقات المحفوفة بالتحديات في حالات الاستخدام المزعوم.

يجب علينا أيضاً أن نعزز قدرتنا على الاستجابة للاهتمام المتزايد بين أعضائنا بزيادة قدراتهم الوطنية على الاستجابة لحالات الطوارئ والتخفيف من العواقب. ستظل أحكام الاتفاقية التي تخول لدولنا الأطراف تلقي المساعدة والحماية في حالات الطوارئ تتسم بأهمية بالغة.

لقد كان التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للكيمياء حافزاً هاماً للعديد من البلدان للانضمام إلى الاتفاقية،

توسع في استخدام الطاقة النووية يجب أن يتم بطريقة سليمة وآمنة، وألا يسهم في الانتشار. وتضطلع الوكالة بدور محوري في هذه الجهود.

تسعى الوكالة، من خلال أنشطة التحقق، إلى توفير تأكيدات ذات مصداقية للمجتمع الدولي بأن المواد والتكنولوجيات النووية في إطار الضمانات لا يُساء استخدامها لأغراض عسكرية. ومنذ تولي المدير العام للوكالة، أمانو، منصبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ظلّه نهجه إزاء تنفيذ الضمانات بسيطاً للغاية: ينبغي تنفيذ جميع اتفاقات الضمانات المبرمة بين الدول الأعضاء والوكالة، والالتزامات الأخرى ذات الصلة مثل قرارات مجلس الأمن، تنفيذاً كاملاً.

ما هي الحالة الراهنة لتنفيذ نظام الضمانات؟ كما ذكرت أمام هذه الهيئة في العام الماضي (أنظر A/C.1/65/PV.9)، فإن سلطة الوكالة القانونية للقيام بالتحقق ليست عامة. جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإبرام اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. لكن للأسف، لا تزال هناك ١٥ دولة غير حائزة للأسلحة النووية من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ليست لها اتفاقا سارية للضمانات الشاملة. ينبغي لهذه الدول أن تقوم بإنفاذ هذه الاتفاقات بدون إبطاء.

جددت الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) التأكيد على أن اتفاقات الضمانات الشاملة وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة تنص على أن تقوم الوكالة بالتحقق من صحة واكتمال ما تعلنه أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية. وعلى الرغم من أن الوكالة لديها السلطة بموجب اتفاق الضمانات الشاملة للتحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية في الدولة، فإن الأدوات المتاحة للوكالة بموجب هذا الاتفاق محدودة.

في زيارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووافق مبدئياً على مخاطبة الجلسة الختامية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر في وقت لاحق هذا العام.

ونظراً لأهمية رسم مسار المستقبل في الوقت الذي تقوم فيه المنظمة بتكييف برامجها مع الاحتياجات المعاصرة، ستعمل على تنظيم اجتماع خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة ٦٧ للجمعية العامة العام المقبل. والغرض من ذلك الاجتماع تعزيز الدعم التقليدي الذي تتمتع به المنظمة في الأمم المتحدة، مع الاستفادة من رؤية ومشورة كبار المسؤولين الذين سيكونون حاضرين في نيويورك. وستدعم المناسبة أيضاً تحضيراتنا للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، الذي من المتوقع عقده عام ٢٠١٣.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد جيفري شو.

**السيد شو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية):** إن كفاءة استخدام العلم والتكنولوجيا النووية استخداماً حصرياً للأغراض السلمية هو الركيزة الأساسية التي تأسست عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أكثر من خمسة عقود. ولتحقيق هذا الهدف، تضطلع إحدى الوظائف المركزية للوكالة بالتحقق من أن الدول تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بعدم الانتشار، ما يؤكد أن المواد النووية تُستخدم للأغراض السلمية.

تستخدم معظم البلدان حول العالم التكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية والتغذية والأمن الغذائي والبيئة وإدارة الموارد المائي، على سبيل المثال لا الحصر. وهناك نحو ٣٠ بلداً يستخدم حالياً الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. ومن المتوقع استمرار النمو في استخدام الطاقة النووية على مدى العقدين المقبلين، على الرغم من حادثة فوكوشيما داياتشي، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ مما كان متوقعاً سابقاً. ومن الواضح أن أي

ويمكن للوكالة أيضاً أن تساعد، عند الطلب، في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. تعترف المعاهدات الحالية المعنية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بدور التحقق الذي تضطلع به الوكالة من خلال تنفيذ ضمانات الوكالة. وقد طُلب من الوكالة أن تقوم بتيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط لدعم الجهود التي تبذلها الدول لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة.

تحقيقاً لهذه الغاية، سيدعو المدير العام أمانو إلى عقد منتدى للدول الأعضاء في الوكالة في فيينا يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. سيتيح المنتدى الفرصة لمعرفة أهمية تجربة المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية لإنشاء منطقة مماثلة في الشرق الأوسط. وسيتولى الممثل الدائم للنرويج لدى الوكالة، السفير يان بيترسن، رئاسة هذا الاجتماع الهام. وقد بدأت المشاورات والمحادثات، وستواصل خلال الأسابيع المقبلة من أجل ضمان نجاح المنتدى.

أخيراً، اسمحوا لي أن أنتقل إلى الأمن النووي، الذي لا يزال يشكل مسألة هامة للغاية لجميع الدول. ومع أنه في المقام الأول مسؤولية وطنية، فإن الوكالة تساعد البلدان على تطوير القدرات المستدامة في مجال الأمن النووي لحماية المواد المشعة والنووية وغيرها من المرافق المرتبطة بها ضد الأعمال الكيدية. يغطي برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمن النووي كل شيء بدءاً من وضع المعايير وتوفير المساعدة التشريعية إلى تقديم المشورة بشأن الحماية المادية وإكتشاف الإشعاع والاستجابة له. إنه يساعد الدول على كفاءة الأمن النووي في المناسبات العامة الكبرى، على سبيل المثال دورة الألعاب الأولمبية التي ستعقد في لندن العام المقبل. تساعد أيضاً المساعدة العملية الدول على الوفاء بالمتطلبات عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ظلت الضمانات تتطور باستمرار منذ إنشائها. فالبروتوكول الإضافي، الذي أُدخل عام ١٩٩٧، يعزز تعزيزاً كبيراً قدرة الوكالة على التحقق من خلال توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات والمواقع ذات الصلة. فهي تمكن الوكالة من تقديم توكيدات موثوق بها، ليس فقط عن عدم تحويل المواد النووية المعلنة، بل أيضاً عن عدم وجود مواد نووية أو أنشطة غير معلنة. من شأن هذه التوكيدات الموثوق بها أن تبني الثقة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبالتالي تسهم في الحد من تصور التهديدات، وهكذا تقلص من خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية.

حتى الآن، قامت ١١٠ دولة بإنفاذ البروتوكولات الإضافية. ولا يزال المدير العام للوكالة يبحث بقية الدول على إبرام بروتوكولات إضافية في أقرب وقت ممكن. ويدعو أيضاً الدول التي لديها بروتوكول كميات صغيرة لكنها لم تقم بعد بتعديل أو إلغاء تلك البروتوكولات، إلى أن تفعل ذلك.

وأود الآن أن أنتقل إلى نزع السلاح النووي. التحقق ذو المصدقية أمر أساسي لعملية نزع سلاح تتسم بالشفافية. وبفضل ما تملكه الوكالة من المعرفة والخبرة، تستطيع تيسير نزع السلاح بأن تتحقق تحققاً مستقلاً من أن المواد النووية التي تتم إزالتها من الأسلحة المفككة لا يعاد استخدامها أبداً مرة أخرى لأغراض عسكرية. وقد طلب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة العام الماضي من الوكالة أن تتحقق من تنفيذ اتفاقهما على التخلص من البلوتونيوم الذي لم يعد مرغوباً فيه للأغراض الدفاعية. ويعكف خبراء الوكالة على العمل مع كلا البلدين لصياغة مشروع الاتفاق، وقد أحرز تقدم جيد. وسوف يمثل ذلك نموذجاً فريداً للشفافية في هذا المجال. وتقوم الوكالة بإعداد ورقة معلومات عن هذا الموضوع ستُقدم إلى مجلس محافظي الوكالة في الأسابيع المقبلة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠.

**السيد تليغين** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): منذ إغلاق ثاني أكبر موقع للتجارب النووية في العالم والتخلي عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، صارت كازاخستان، بعد وقت قصير من نيلها استقلالها، في طليعة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في إطار العمل المتعدد الأطراف على مدى العقدين الماضيين. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لذلك القرار التاريخي، يمضي بلدي قدما نحو تحقيق أهدافه الطويلة الأجل، فضلا عن اتخاذه خطوات عملية لإنجاز القضاء على الأسلحة النووية في إطار العمل العالمي المتعدد الأطراف.

يتمثل الهدف الفوري الذي يضعه المجتمع الدولي نصب عينيه في تنفيذ نقاط العمل التي انبثقت عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (الجزء الأول)). لذا، كخطوة رئيسية، تدعو كازاخستان جميع الدول الأعضاء إلى ضمان عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي وقبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة.

لقد جعل استمرار الجمود وعدم الفعالية في نظام عدم الانتشار من الممكن انتشار الأسلحة النووية وظهور دول نووية جديدة بحكم الأمر الواقع. تؤيد كازاخستان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون المزيد من التأخير، حتى يتسنى للجنة التحضيرية أن تصبح منظمة تحقق كاملة الصلاحيات. من خلال محطات التتبع على مدار الساعة التابعة لنا والبالغ عددها خمس محطات، يشارك بلدي في تطوير وتشغيل نظام الرصد الدولي، وتقنيات التفتيش في الموقع.

لا يزال يشكل الاتجار غير المشروع مصدر قلق حقيقي مثير للاهتمام في وقتنا الحاضر. تتلقى الوكالة بلاغات في اليوم التالي لواقعة جديدة تنطوي على حيازة غير مصرح بها للمواد النووية أو المصادر المشعة أو محاولات بيعها أو تهريبها. وقد تم القيام بالكثير لتحسين الأمن النووي في العالم، ولكن من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

إن التقدم نحو دخول التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ لا يزال بطيئا، بعد ست سنوات من اعتماده. ويحد الانضمام إلى التعديل بشكل كبير من خطر وقوع المواد النووية في الأيدي الخطأ. وتحت الأطراف في الاتفاقية على العمل من أجل الإسراع في دخول التعديل حيز النفاذ.

إن العديد من التحديات التي تواجهها الوكالة اليوم تختلف للغاية عن تلك التي توخاها مؤسسو الوكالة منذ أكثر من ٥٠ عاما مضت. فاحتمال وقوع حوادث تتعلق بالإرهاب النووي، على سبيل المثال، كان ببساطة لا يمثل قضية في الخمسينيات من القرن الماضي. أما اليوم، فهو على رأس جدول أعمال قادة العالم. على الرغم من تلك التحديات، فإن ولاية الوكالة "تسخير الذرة من أجل السلام" بغية إتاحة فوائد العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، لا العسكرية، لا تزال سارية. تسهم أنشطة التحقق والأمن النووي التابعة للوكالة في ضمان الاستخدام المأمون والمضمون للتكنولوجيا النووية، وتساعد الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شو على بيانه. من أجل توفير إجراء مناقشة تفاعلية مع أعضاء فريقنا، سأعلق الجلسة لتمكيننا من الاستمرار في مناقشتنا بصورة غير رسمية.

بصرحة رئيس كازاخستان نور سلطان نزارباييف عندما خاطب الجمعية العامة في المناقشة العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.11). إن بلدي أيضا مؤيد علني لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومستعدون للمشاركة بفعالية في أي مداولات وإجراءات من شأنها أن تساعد في تحقيق ذلك الهدف في نهاية المطاف. وسنواصل أيضا السعي لكفالة أن يصبح العالم بأسره في نهاية المطاف منطقة خالية من الأسلحة النووية.

صدقت كازاخستان على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ١٤ آيار/مايو ٢٠٠٨، وتمثل شريكا نشطا في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. استضافت كازاخستان، الشهر الماضي حلقة عمل تدريبية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للخبراء من آسيا الوسطى، بدعم من كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وحكومي النرويج والولايات المتحدة.

أخيرا، إن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي احتفل به للمرة الثانية هذا العام من خلال مبادرة أطلقها بلدي وغيره من المشاركين في تقديم القرار ٣٥/٦٤، مثل وسيلة فعالة للدعوة لتسخير الحكومة والرأي العام في مسألة القضاء على التجارب والتفجيرات النووية. وللاحتفال بهذا اليوم، وبالذكرى السنوية العشرين لإغلاق موقع سيميپالاتينسك لإجراء التجارب النووية، يعقد منتدى من أجل عالم خال من الأسلحة النووية اليوم في أستانة.

أعلن أيضا الرئيس نور سلطان نزارباييف، في خطابه أمام الجمعية العامة هذا العام، ضرورة البدء في صياغة إعلان عالمي لعالم خال من الأسلحة النووية، باعتبارها الخطوة الأكثر قبولا التي يمكن اتخاذها قبل إبرام اتفاقية ملزمة قانونا أو إطار ترتيبات.

يسعى الأمين العام بان كي - مون بقوة إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ومن واجب الدول الأعضاء الآن أن تبدي التزاما سياسيا لا لبس فيه بالتغلب على الخلافات. يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يصبح من جديد عامل حفز قويا لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن مسألة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي من خلال معاهدة ملزمة قانونا. تلك بعض العناصر الأكثر إلحاحا على جدول أعمال الأمن العالمي. لا بد من تحقيق مزيد من التقدم في جدول الأعمال من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وذلك من خلال إشراك الهيئات الدولية الأخرى التي تعالج المسائل المتصلة باستكشاف الفضاء، وهو ما تعكف عليه الكثير من البلدان.

في ظل الطلب المتزايد على الطاقة النووية، تؤيد كازاخستان النهج المتعددة الأطراف، وهي على استعداد لاستضافة بنك للوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن البلدان من شراء الوقود النووي، مما سوف يساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار. يؤيد بلدي الحق المشروع وغير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية وفقا للوائح المتفق عليها التي تفرضها الوكالة، والقضاء بالتالي على أي احتمالات للاحتكار أو المعايير المزدوجة، ولطالما لفت رئيسنا انتباه العالم لهذه المسألة. دأبت كازاخستان، بوصفها عضوا في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، على الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بمنع الانتشار والإرهاب النوويين من خلال الامتثال لمتطلبات الصكوك القانونية للوكالة الدولية ذات الصلة وسن التشريعات الوطنية المقابلة في البلد. بيد أنه، من الأهمية بمكان أن تقدم القوى النووية الضمانات السلبية الكاملة من أجل أن يكون للمنطقة مقومات الاستمرار، وهي النقطة التي أوضحها

كلما استمر امتلاك الأسلحة النووية وتحديثها، إذ يقوم البعض بترشيد استخدامها من الناحية القانونية، صار من الأصعب تحقيق إزالتها ومنع انتشارها.

فمن المؤسف أنه لم يحرز حتى الآن تقدما ملموسا في مجال نزع السلاح النووي. لقد كانت جنوب أفريقيا دائما ترى أن أي افتراض لحيازة الأسلحة النووية لأجل غير مسمى لن يؤد سوى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن واستمرار سباق التسلح. كما تعتقد جنوب أفريقيا أن لن تؤد حيازة الأسلحة النووية، ولا السعي لامتلاكها إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتقع المسؤولية الرئيسية للقضاء عليها على عاتق تلك الدول التي لا تزال تعتبر الأسلحة النووية عنصرا أساسيا لأمنها. وينبغي أن تشارك تلك الدول، دون مزيد من التأخير في عملية مفاوضات عاجلة تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

تعتقد جنوب أفريقيا أن خطوة في هذا الاتجاه ستبشر بالخير بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أن زيادة الزخم نحو نزع السلاح النووي ستخدم غرض إعادة تأكيد أهمية اتفاقات معاهدة حظر الانتشار النووي السابقة وصلاحياتها، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع بإتمام الإزالة التامة لترساناتها النووية، مما يؤدي لزع السلاح النووي. ومن شأن هذه الخطوة أيضا تعزيز مصداقية الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار (NPT/CONF.2010/50) (المجلد الأول))، التي تتضمن عددا من التدابير الجديدة الهامة التي تهدف إلى تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

نتقدم بالشكر إلى الرئيس السابق للجمعية، السيد دايس، والأمين العام بان - كي مون، والدول الأعضاء، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، ومكتب شؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون الإعلام، فضلا عن المجتمع المدني، على تضامنهم مع الجهود التي تبذلها كازاخستان في العمل بثبات صوب الهدف المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية.

**السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
تتعد دورة عام ٢٠١١ للجنة الأولى في وقت جذبت فيه فكرة إمكانية وضرة القضاء على الأسلحة النووية المزيد من الاهتمام وحقت المزيد من المصادقية. في هذا الصدد، اكتسبت الفكرة مؤيدين بارزين، في حين تناولها المجتمع الدولي بشكل بناء من خلال خطاب "الصفير الشامل".

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا، على غرار معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ترحب بهذه التطورات، فإن آمالنا بدأت تتضاءل نظرا لعدم إحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي. تعتقد جنوب أفريقيا أنه يمكن إنقاذ الحالة إذا تضافرت جهود المجتمع المدني والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لمنع الدول الحائزة للأسلحة النووية من الماطلة في تنفيذ التزاماتها بزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو حتى النكوث عنها. إن أية إجراءات من جانبنا لا تتفق مع هذا الهدف ستؤدي إلى استدامة انتشار الأسلحة النووية وبل وستهدد جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي.

أكدت جنوب أفريقيا باستمرار التزامها الكامل بعالم خال من الأسلحة النووية وبالنظام المتعدد الأطراف الذي يسعى لتحقيق ذلك الهدف. تؤمن جنوب أفريقيا بإيماننا راسخا بأن الضمان الوحيد والمطلق ضد استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها والتأكد من أنها لن تنتج مرة أخرى.



هي الاتفاق القانوني الدولي الأولي الذي تخلت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجبه عن خيار السلاح النووي. لذا، تعتبر جنوب أفريقيا أن توفير ضمانات أمنية ملزمة قانوناً على الصعيد الدولي عنصراً أساسياً في معاهدة عدم الانتشار، ولذلك، ستواصل السعي من أجل الضمانات الأمنية السلبية في هذا الإطار.

علاوة على ذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أن الخطوة الإضافية نحو القضاء التام على جميع الأسلحة النووية يمكن أن تشمل وضع صك ملزم قانوناً يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وهذا الصك يمكن أن يكون متسقاً مع فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها (أنظر A/51/218)، ويمكن أن يكون خطوة انتقالية مفيدة نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

ترى جنوب أفريقيا أنه يتعين علينا جميعاً، من أجل وضع الإطار اللازم لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه، أن نشرع في تحضيرات جيدة التوقيت تُتَوَجَّ بالتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية أو إطار عمل أو مجموعة صكوك من أجل القضاء التام والمستدام على الأسلحة النووية.

لا تنفك جنوب أفريقيا تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وترحب جنوب أفريقيا بقرار المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ الذي يهدف إلى تنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وبالتحديد عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع عام ٢٠١٢. وترحب جنوب أفريقيا أيضاً بتصديق الاتحاد الروسي على البروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة بليندابا وبعترام الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل الشيء نفسه.

على مدى السنوات اتفقنا على عدد من التدابير لزرع السلاح النووي. يعتقد وفدي أنه لا بد من أن تتحول تلك التعهدات الآن إلى عمل ملموس من أجل استعادة الثقة في مجال نزع السلاح النووي. يرى وفدي، أنه لا ينبغي أن يترتب على مثل هذه الأعمال انخفاض في عدد الأسلحة النووية فحسب بل ينبغي أن تشمل أيضاً إعادة نظر أساسية في العقائد الأمنية، فضلاً عن غيرها من التدابير شفافاً، لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها بهدف التوصل إلى عالم خال من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

وتلتزم جنوب أفريقيا بنهج منظم وتدرجي لإزاء نزع السلاح النووي يهدف إلى بناء إطار شامل للصكوك المتداعمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، ترى جنوب أفريقيا أن التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي ومنع انتشاره سيستفيد من الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى. تعتقد جنوب أفريقيا أن اتخاذ خطوة في هذا الاتجاه سيفي بهدي عدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء.

وبالمثل، ترى جنوب أفريقيا أن على البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تضاعف جهودها الرامية إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل دخولها حيز النفاذ. إن المعاهدة صك رئيسي في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويجري عرقلة هدفنا المشترك، ألا وهو عالم خال من تهديد الأسلحة النووية، من خلال الاستمرار في عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ. لا يزال دخول المعاهدة حيز النفاذ هدفاً ملحاً والتزاماً غير قابل للتفاوض.

وريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، فإن الدول التي تعهدت بالنأي عن خيار الأسلحة النووية لها الحق في الضمانات الأمنية السلبية. إن معاهدة عدم الانتشار

السعي للتوصل إلى اتفاقية للأسلحة النووية - أو مؤتمر بشأن نزع السلاح النووي له ولاية للتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية - تقل احتمالات أن يحرز تقدماً نحو بلوغ الأهداف التي نسعى إليها جميعاً. إن محاولة الجمع بين جميع المسائل في إطار مفاوضات سيكون وصفاً للوصول إلى طريق مسدود، في رأينا، ما يؤدي إلى تبديد طاقة المجتمع الدولي وصرفه عن الخطوات العملية والقابلة للتحقيق التي يمكنه أن يضطلع بها.

في الواقع، يمكنه أن يقوض النهج التدريجي لنزع السلاح الذي اعتمدته الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة، الذي أسفر عن إحراز تقدم فعلي نحو نزع السلاح، بما في ذلك القضاء على عشرات الآلاف من الأسلحة النووية منذ انتهاء الحرب الباردة. تعتقد الولايات المتحدة أن الخطوات التدريجية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ضرورية لإحراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي. ولتلك الخطوات أيضاً دور حاسم في الحفاظ على نظام عدم الانتشار وتعزيزه، ما سوف يساعد بدوره على تهيئة بيئة للأمن الدولي مؤاتية لهذا الجهد.

تمثل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها - المعروفة باسم معاهدة ستارت الجديدة - التي دخلت حيز التنفيذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، خطوة من هذه الخطوات. وحين تُنفذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً، تكون نتيجتها الوصول إلى أقل عدد من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية ينشرها بلدانا منذ عقد الخمسينات. ويسعدني أن أشير إلى أن يوم الخميس المقبل، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ستحضر إلى هنا كبيرة مفاوضينا بشأن تلك المعاهدة، مساعدة وزيرة الخارجية روز غوتيمويلر، لتقدم إحاطة إعلامية مشتركة مع زميلها من الاتحاد الروسي عن التنفيذ الجيد للغاية الذي

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أهم أولوياتنا. لا توفر الأسلحة النووية أمناً، بل تشكل مصدراً لانعدام الأمن. وهي لا مكان لها في البيئة الأمنية في عالم اليوم - حيث يسود واقع جديد يتسم بالترابط المتزايد والتهديدات المشتركة التي تتجاوز الحدود التقليدية. يتطلب ذلك الواقع نهجاً مختلفاً يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط مصالح الأمن الوطني الضيقة للدول بل أيضاً الأبعاد الأمنية الدولية والإنسانية المشتركة.

**السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالإنكليزية): منذ أن حدد الرئيس أوباما الخطوط العريضة لجدول أعماله لنزع السلاح النووي في براغ عام ٢٠٠٩، تحقق الكثير على طريق بلوغ هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وإذ نتطلع إلى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به، تعتقد الولايات المتحدة اعتقاداً راسخاً بأن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك الهدف النبيل هي المضي قدماً عبر سلسلة من الخطوات الواقعية التدريجية التي يعزز بعضها بعضاً.

تشمل هذه الخطوات إجراء تخفيضات مستمرة في أعداد الأسلحة النووية وأدوارها، ووضع حد للتجارب النووية في جميع أنحاء العالم وفرض حظر قانوني يمكن التحقق منه دولياً على إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية. بتلك الطريقة، تقوم كل خطوة على إنجازات الخطوة السابقة وزخمها، وتأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على بيئة الأمن الدولي.

في المقابل، هناك أولئك الذين يريدون تخطي الخطوات الوسيطة، والبدء فوراً في العمل على ولاية لبدء المفاوضات تقود إلى إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، وذلك عن طريق وضع إطار شامل، له جدول زمني ثابت للتعامل دفعة واحدة مع جميع المسائل المعقدة ذات العلاقة بنزع السلاح النووي. ومع أننا ندرك الأهداف النبيلة لمثل هذا الجهد، فإننا نعتقد أن

تحقيق التصديق على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وبينما التزمت الولايات المتحدة بالحظر الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال الوقف الاختياري من جانبنا للتجارب النووية المعلن في عام ١٩٩٢، فإن تحقيق الفائدة الرئيسية من المعاهدة - المتمثلة في منع جميع الدول، بطريقة ملزمة قانوناً، من إجراء التجارب - لا يزال مستعصياً.

في حين تظل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تمثل أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة ولمعظم البلدان الأخرى، فإن عدم القدرة على تحقيق توافق في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح، بحيث يتسنى الشروع في المفاوضات، لا يزال يشكل خيبة أمل كبيرة لنا. في ذلك الصدد، تواصل الولايات المتحدة، والدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، والشركاء الآخرين، بل والمجتمع الدولي بأسره، إجراء اللقاءات بهدف رسم مسار يمضي بنا إلى الأمام في تلك المسألة الهامة.

من ناحية أخرى، قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مؤخراً بتنفيذ اتفاقية إدارة البلوتونيوم والتخلص منه وبروتوكولها لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. تلزم الاتفاقية، بصيغتها المعدلة، كلا البلدين بالتخلص من ما لا يقل عن ٣٤ طناً مترياً من فائض البلوتونيوم القابل للاستخدام في صناعة الأسلحة، ما يعادل مواداً تكفي لصنع نحو ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي.

أخيراً، يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة هامة في تعزيز قضية عدم الانتشار النووي، ويشكل أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة. في شهر أيار/مايو، قدمت إدارة أوباما بروتوكولات معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا إلى مجلس الشيوخ

تحتل به تلك المعاهدة. وأرجو من الجميع هنا أن ينضموا إلينا مع زملائنا الروس.

تلتزم الولايات المتحدة بمواصلة خفض عدد الأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية، تتضمن السعي لإبرام اتفاق مستقبلي مع روسيا لإجراء خفض واسع في جميع فئات الأسلحة النووية - الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة.

بالإضافة إلى هذه الخطوات الثنائية، نواصل الحوار المتعدد الأطراف بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، الذي بدأ في لندن عام ٢٠٠٩ واستمر في باريس في الصيف الماضي، لمعالجة مسائل زيادة الشفافية والتحقق وتدابير بناء الثقة. ويعكس ذلك المسعى الأهمية الأساسية للشفافية في بناء التفاهم والثقة المتبادلة، والحاجة لمناقشة مسائل مثل الإبلاغ، والعقيدة النووية والتحقق، إذا أردنا إرساء أساس متين لمواصلة جهود نزع السلاح. من أجل تيسير تطور ذلك الحوار إلى عملية منتظمة، وافقنا على عقد مؤتمر ثالث في إطار اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٢ لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. بالإضافة إلى ذلك، اجتمعت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، حسبما اتفق عليه في باريس، في جنيف في ٣٠ آب/أغسطس لمناقشة كيفية إطلاق المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، ومن ثم اجتمعت مرة أخرى هنا في نيويورك مع الأطراف الأخرى ذات الصلة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر لمواصلة ذلك النقاش.

لا يقل الحد من القدرة على تطوير أسلحة جديدة أهمية عن خفض أعداد الأسلحة النووية الموجودة. والخطوات الرئيسية في ذلك الصدد ستكون بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية والتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتلتزم الولايات المتحدة بالسعي إلى

النووي على الصعيد العالمي، والركيزة الأساسية للسعي من أجل نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة وأحد العناصر الهامة لمواصلة تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن أهدافها الأساسية أكثر أهمية من ذي قبل، نظرا لمخاطر الانتشار الحالية، ويجب الحفاظ عليها وتعزيزها.

ترحب رومانيا بالتطورات الحالية ذات الصلة التي حدثت في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فعلى سبيل المثال، عززت مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار مكانتها ببيان برلين في ٣٠ نيسان/أبريل، الذي يتضمن التدابير الملموسة التي يجب اتخاذها في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، نوه أيضا الاجتماع الوزاري الثالث لمبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي عقد في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر، بالمشاركة النشطة من أجل إنجاح الحملة العالمية للقضاء التام على الأسلحة النووية.

وثمة حدث رئيسي آخر وقع هذا العام وهو متابعة المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ الذي عقدته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الدول الحائزة للأسلحة النووية، في باريس في ٣٠ حزيران/يونيه. ونحن نقدر تقديرا كبيرا أن الدول الخمس الدائمة العضوية أكدت مجددا عزمها على تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وتحقيق المزيد من التقدم بشأن أهداف معاهدة عدم الانتشار.

اضطلعت رومانيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، بدور نشط في الحلقة الدراسية التي نظمها الاتحاد الأوروبي في بروكسل في تموز/يوليه الماضي في إطار التحضير لمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، المزمع عقده في عام ٢٠١٢. وإذ نأخذ في الاعتبار العملية الحساسة التي

في الولايات المتحدة للحصول على المشورة والموافقة على التصديق. وقد تشاورنا مع الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وظللنا نعمل بشكل مكثف، هنا في نيويورك، مع شركائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والدول الأخرى الدائمة العضوية بمجلس الأمن، لنتمكن من التوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

لقد ظلت الولايات المتحدة تعمل بجد مع الدولتين الوديعتين الآخرين، المملكة المتحدة وروسيا، وتقوم بإجراء مشاورات في منطقة الشرق الأوسط، بغية تحديد بلد يقوم باستضافة وتيسير مؤتمر إقليمي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. نيابة عن حكومة بلدي، أسمحوا لي أن أؤكد من جديد على التزامنا بتحقيق السلام والأمن بغية بناء عالم عالم خال من الأسلحة النووية.

**السيد ميهوت (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصبكم، وأن أؤكد لكم استعدادنا الكامل لتقديم الدعم لكم لمساعدتكم في إنجاز مهامكم.

إن مناقشتنا الحالية بشأن القضايا النووية ينبغي أنأها تعقد بعد مرور ما يقرب من عام ونصف العام على نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقبل عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بما يزيد قليلا عن ستة أشهر. ولذلك نعتقد أنه آن الأوان لتقييم ما أنجز في ما يتعلق بتنفيذ خطة العمل وتحديد المجالات التي يتعين علينا التركيز عليها على المدى القصير.

ينبغي أن نبدأ بإعادة التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار

استفادت حلقة العمل ذاتها من وجود العشرات من الخبراء من الدول الموقعة على المعاهدة البالغ عددها ٣٢ دولة، مما يدل على أن نظام تحقق منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد شرع في العمل بالفعل. ومع ذلك، فإن دخول المعاهدة حيز النفاذ لا يزال معلقا.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن الأولوية الفورية لرومانيا في مجال الأسلحة النووية لا تزال تتمثل في عقد مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، جنبا إلى جنب مع الأحكام المتعلقة بالتحقق، بوصفها السبل الكفيلة بتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، تمشيا مع الوثائق التي اتفق عليها في مؤتمر نزع السلاح. كما نؤكد أن ثمة علاقة بين إطلاق المفاوضات للتوصل إلى معاهدة المواد الانشطارية وإحياء النشاط في مؤتمر نزع السلاح، حيث سادت حالة من الجمود، دون مبرر، على مدى السنوات الخمس عشر الماضية.

**السيدة آدمسن (المملكة المتحدة)** (تكلمت بالإنكليزية): إن استمرار وجود الأسلحة النووية له آثار على أمن الجميع. وتكتسي السبل التي نسعى من خلالها لمنع انتشارها والانتقال بأمان إلى عالم خال منها أهمية حاسمة بالنسبة لنا جميعا. إن دورة هذا العام للجنة الأولى توفر لنا فرصة أساسية لتقييم التقدم المحرز بشأن جدول الأعمال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وللتطلع إلى التحديات التي لا بد أن نتصدى لها في المستقبل. فبينما من الصواب أن نحتفل بالنجاحات ونعرب عن التقدير للتطورات الإيجابية، علينا أيضا أن نتطلع لكفالة أن يكون لدينا الهياكل والالتزام المشترك للتصدي للتحديات الحقيقية التي نواجهها اليوم وفي المستقبل.

والمملكة المتحدة ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. لدينا سجل قوي في ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتنا المتصلة بنزع السلاح وتحقيق التزاماتنا

نضطلع بها قبيل العام المقبل، فإننا بطبيعة الحال نشجع جميع الأطراف على العمل بجهد من أجل عقد مؤتمر مثمر.

ونعلم جميعا أن دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية هو موضوع المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة. وقد عملت رومانيا، مستلهمة هذا الموضوع، على تيسير توافق الآراء في بعض المناقشات التي عقدها المجتمع الدولي هذا العام في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فعلى سبيل المثال، تولت رومانيا رئاسة الدورة العادية الخامسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عقد في فيينا من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر. وأعرب الممثلون في المؤتمر خلال تقييم الدورة أن المناقشات قد استفادت من الأحياء الإيجابية والبناءة التي مكنت من اتخاذ العديد من القرارات ذات الصلة بأنشطة الوكالة في المستقبل، مثل خطة العمل بشأن الأمن النووي وبرنامج الوكالة وميزانياتها للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣.

عززت رومانيا، باعتبارها دولة لها برنامجها النووي المدني الذي يتوافق مع المعايير الدولية، احترام حق كل دولة في الاستفادة من استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، شريطة أن يتم الوفاء تماما بمتطلبات عدم الانتشار، والسلامة والأمن.

وثمة عمل آخر ملموس اضطلعت بها رومانيا في عام ٢٠١١، ألا وهو عقد حلقة عمل لتقييم مراكز البيانات الوطنية، التي نظمتها الحكومة الرومانية بالاشتراك مع الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي عقدت في بوخارست في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر. حضر الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية افتتاح حلقة العمل، وأكد أنه أجرى محادثات مع المسؤولين الرومانيين البارزين بشأن تنفيذ المعاهدة.



وقد بدأ العمل بالفعل على ترجمة الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي (NPT/CONF.2010/50) (المجلد ١)) من مجرد خطة إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن نعترف جميعاً ونرحب بالتقدم الثنائي والمتعدد الأطراف المحرز في عام ٢٠١١. دخلت في شباط/فبراير معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة حيز النفاذ. شاركت الدول الخمس الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي للأسلحة النووية في نهاية حزيران/يونيه، في باريس في المؤتمر الثاني للدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

نحن سعداء أيضاً بأننا استأنفنا المناقشات، جنباً إلى جنب مع شركائنا من الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حول الكيفية التي تمكن الدول الخمس الدائمة العضوية من التوقيع على بروتوكول معاهدة بانكوك.

لقد كان اجتماع باريس فرصة حيوية لكي تركز الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على إحراز تقدم ملموس نحو الوفاء بالتزاماتنا بترع السلاح امتثالاً لمعاهدة عدم الانتشار. وتمثلت أهميته ليس فقط في المناقشات الموضوعية التي أجريناها، بل أيضاً في بناء الثقة بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وفي حدث التواصل العام مع المنظمات غير الحكومية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويسعدنا أن المؤتمر أطلق عدداً من المبادرات الجديدة لبناء الثقة سوف تتعاون فيها الدول الخمس الدائمة العضوية، بما في ذلك تكوين فريق عمل معني بالتعاريف والمصطلحات في مجال الأسلحة النووية. وغطت مناقشاتنا مجموعة من مسائل نزع السلاح والشفافية وبناء الثقة. ونتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات في الأشهر والسنوات المقبلة. كما ناقشت الدول الخمس التقرير الذي نحن مدعوون لتقديمه بموجب خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠.

القانونية الدولية التي تتدفق من عضويتنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارنا دولة حائزة للأسلحة النووية.

في حين أن الأسلحة النووية موجودة وفي حين أن البيئة الأمنية في المستقبل لا تزال مثيرة للقلق، لا تزال حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بالاحتفاظ بأدنى قدر من الردع النووي الفعال. حددنا عدداً من التدابير الجديدة لترع السلاح قبل عام في استعراضنا للدفاع والأمن الاستراتيجيين، وأعلننا أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سنخفض عدد الرؤوس الحربية المحمولة على متن كل غواصة من غواصاتنا من ٤٨ إلى ٤٠ رأساً، وعدد الرؤوس الحربية لدينا الجاهزة للتشغيل إلى ما لا يزيد على ١٢٠، وعدد القذائف العاملة المحمولة على متن الغواصات من فئة Vanguard إلى ما لا يزيد على ٨، ومخزوننا الإجمالي من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد على ١٨٠.

كما أعلننا عن ضمانات أمنية جديدة أقوى بأن المملكة المتحدة لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، امتثالاً لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وأعلننا في ٢٩ حزيران/يونيه، أن هذا البرنامج لتنفيذ تلك التخفيضات في ما يتعلق بالرؤوس الحربية قد بدأ وأن غواصة واحدة على الأقل من غواصاتنا تحمل الآن ٤٠ رأساً بحد أقصى.

فأين نحن الآن؟ لقد نجح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. حققنا لأول مرة خطة عمل مشتركة مع التزامات حقيقية عبر جميع الركائز واتخاذ قرار بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. نحن بحاجة إلى الاستمرار في البناء على الزخم الناجم عن هذا النجاح واستخدامه لتعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي بوصفها حجر الزاوية في الهيكل القائم على القواعد الدولية.



في ما أُجْرِيَ من أبحاث حتى الآن. وكما أُعلن في أعقاب مؤتمر الدول الخمس في باريس، فإن المملكة المتحدة سوف تستضيف أيضاً اجتماعاً مغلقاً منفصلاً على مستوى الخبراء مع شركائنا في الدول الخمس لمناقشة الدروس المستفادة من الأبحاث.

بالإضافة إلى العمل الذي ظلت تقوم المملكة المتحدة به من جانب واحد، وعلى المستوى الثنائي، ومع غيرها من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح، نواصل الضغط بقوة من أجل إحراز تقدم على صعيد الصكوك المتعددة الأطراف الرئيسية التي من شأنها أن تساعدنا على التحرك صوب الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

لا يزال بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واحدة من أولويات المملكة المتحدة الرئيسية لنزع السلاح. وكنا من أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة وصادقت عليها، ونحن مستمرّون في الحفاظ على الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية. ونرحب بتصديق غانا وغينيا على المعاهدة خلال العام الماضي ونهنئهما على صنيعهما ذلك الذي جعل المعاهدة أقرب إلى بلوغ الشمول العالمي. ومساندةً لذلك الهدف، تدعم المملكة المتحدة مشروعاً يشجّع على التصديق على المعاهدة بين الدول الجزرية الصغيرة.

تدعم المملكة المتحدة بقوة عمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في بناء نظام التحقق العالمي التابع للمعاهدة. ولقد وفرنا الخبراء للمساعدة في الجهود الرامية إلى إنشاء نظام من هذا القبيل قادر على الاستمرار، وقد بات الآن على استعداد لبدء التشغيل. تتطلع المملكة المتحدة إلى المشاركة مع منظمة معاهدة الحظر الشامل في استضافة اجتماع للتفتيش على الموقع يضم خبراء من الدول الخمس الدائمة العضوية. بمجلس الأمن في وقت لاحق هذا العام.

بيد أن معاهدة عدم الانتشار لا تتعلق فقط بالدور الذي تضطلع به الدول الخمس في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح. فجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تشاطر مسؤولية تعزيزه، وكفالة تعزيز جميع الركائز الثلاث، وتنفيذ خطة العمل المتفق عليها، وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه في القيام بذلك. وتقدم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح مثالا جيداً للبلدان التي تأخذ زمام المبادرة لإحراز تقدم في جميع ركائز معاهدة عدم الانتشار. ولقد ظللنا نعمل لسنوات عديدة مع دولة غير حائزة للأسلحة النووية، هي النرويج، في محاولة للتغلب على بعض التحديات المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وقد مكّنت المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج، التي تعتبر الأولى من نوعها، بلدنا من إجراء بحوث رائدة في مجال التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية. وقام العمل على مبدأ أن أية عملية لنزع السلاح في المستقبل ينبغي أن تركز على نظام تحقق يستطيع أن يثبت بما لا يدع مجالاً للشك حدوث نزع السلاح النووي. لقد أثبت التعاون بنجاح أن الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تعمل معاً للمضي قدماً بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح من دون أي انتهاك لالتزامات كل منا بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، أو تهديد الأمن الوطني، أو تقويض معايير الأمان والأمن. إن تطوير حلول فعالة تحظى بالثقة المتبادلة للعقبات الفنية والإجرائية سيكون أمراً حيوياً لتعزيز الثقة بين الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية وبناء نظام تحقق فعال.

ونتطلع إلى استضافة حلقة عمل مركزة تقنياً، بالتعاون مع النرويج، في لندن في أوائل كانون الأول/ديسمبر من أجل تطوير هذا العمل ومشاطرة تقدمنا مع خبراء تقنيين من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي أعربت عن رغبتها

الدولي لتعزيز نزع السلاح العالمي وإطار عدم الانتشار بطريقة مجدية وتعزيز الأمن العالمي.

سأقطع بياني عند هذه النقطة، لكن ينبغي اعتبار إنني قدمته كما هو في صيغته المكتوبة.

فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة الأخرى في مجال عدم الانتشار، يمثل الاتفاق على عقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٢ مناقشة المسائل ذات الصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، خطوة رئيسية إلى الأمام. ونعتقد أن ذلك الهدف يمكن تحقيقه، لكن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها أو بدون التزام ودعم جميع الدول في المنطقة. لقد ظلت المملكة المتحدة تعمل بجد مع الولايات المتحدة وروسيا، وبالتشاور مع دول المنطقة، من أجل تعيين الدولة التي تتولى استضافة المؤتمر وتيسيره. ونحن نتطلع إلى الإعلان عن هذا قريبا.

وأود أيضا أن أشير إلى أن التحدي الذي يجابه سعينا الجماعي ومسؤوليتنا الجماعية يتجلى في أوضح صورته في التهديد الذي يشكله تطوير الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. ونظراً لعامل الوقت، لن أقرأ كامل بياني المعد بشأن هذا الموضوع، وإن كان ينبغي أن يُقدم كما ورد في صيغته مكتوبة.

أخيراً، أود أن أحتتم بتأكيد التزام المملكة المتحدة بمواصلة العمل مع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. يتحتم على كل واحد منا اتخاذ الخطوات الضرورية المتعاضدة في سعينا لبلوغ هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية بعد أن نزيل منه أي حوافز تدعو لانتشار الأسلحة النووية.

ويسرنا أن التمرين الميداني المتكامل يسير على الطريق الصحيح نحو الانعقاد عام ٢٠١٤.

بالإضافة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، نريد أن نرى بشكل عاجل بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتبر هذه المعاهدة عنصراً حيوياً في تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية، الذي يشكل لبنة هامة من لبنات الهيكل الدولي، إلى جانب تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل.

نحن نشاطر المجتمع الدولي الشعور السائد بالإحباط من أنّ عاماً آخر قد انقضى ولا يزال مؤتمر نزع السلاح غير قادر على بدء المفاوضات أو حتى الاتفاق على برنامج عمل. لكن بالرغم من ذلك، يجب علينا أن نعترف بأن بعض التقدم قد أحرز. لقد أبقى زملاؤنا الأستراليون واليابانيون الزخم مستمراً من خلال عقد عدد من اللقاءات الجانبية البناءة في جنيف، ما أتاح لنا الفرصة لإجراء مناقشات معلوماتية تقنية بشأن بعض عناصر المعاهدة المقبلة. ومنذ ذلك الحين، ظلت الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن تعمل معا بشكل وثيق لتحقيق التزامنا في باريس بتجديد الجهود لتشجيع المفاوضات في المؤتمر. واجتمعنا في جنيف في نهاية آب/أغسطس، واجتمعنا الجمعة الماضية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة لمناقشة سبل المضي قدماً.

هناك العديد من المسائل المعقدة المرتبطة بالمعاهدة. و كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح لن يكون سهلاً، ويجب علينا أن نركز جهودنا الجماعية لتحقيق تلك الغاية. ويظل المؤتمر الخيار الوحيد للمفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأنه يضم الجهات الفاعلة النووية الرئيسية كافة. إن إشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في أية معاهدة أمر ضروري إذا كان لتلك المعاهدة أن تحقق طموح المجتمع

وستنظم البعثة الدائمة لبلغاريا إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس المعين للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وذلك في الساعة ١٣/١٥ من يوم غد في غرفة الاجتماعات ٣.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سيُعقد الاجتماع المقبل للجنة في الساعة ١٥/٠٠ تماماً بعد ظهر غد في قاعة الاجتماعات هذه. سنواصل الاستماع إلى بيانات في المناقشة المواضيعية في إطار مجموعة الأسلحة النووية. وبما أن عدد المتكلمين في قائمتي ليس كبيراً في الوقت الحالي، فإن هدي هو الاستمرار على الفور، إن سمح الوقت، في الجزء المتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وينبغي للوفود التي ترغب في أخذ الكلمة في إطار هذه المجموعة أن تستعد لذلك. رُفعت الجلسة في الساعة ١٦/٥٠.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا الآن إلى المتكلم الأخير على قائمتي لهذا اليوم. قبل أن نرفع الجلسة، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات، حسبما اتفق عليه في الاجتماع التنظيمي، هو يوم غد، الخميس ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٢ ظهراً. وأحث جميع الوفود على تقديم مشاريع قراراتها في أقرب وقت ممكن - آملاً أن يكون ذلك في الساعات القليلة المقبلة. بيد أن عدداً من الوفود اتصلت بي طالبة تأجيل الموعد النهائي إلى وقت لاحق. والسبب في هذه الطلبات هو أن هناك حاجة إلى إتاحة مزيد من الوقت لاستكمال المفاوضات الجارية بشأن نصوص بعض مشاريع القرارات. لذلك أقترح تأجيل الموعد النهائي إلى الجمعة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٥/٠٠، مما يتيح ٢٧ ساعة إضافية لإعداد مشاريع القرارات. ما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على ذلك. تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أحث جميع الوفود على التكرم بالالتزام بذلك الموعد النهائي، حتى يتسنى للأمانة العامة أن تعالج الوثائق في الوقت المناسب. ومثلما قلت سابقاً، كلما قدمت مشاريع القرارات عاجلاً، كان ذلك أفضل لتنظيم عمل اللجنة.

والآن أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

**السيد ألسانيا** (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): سيدعو وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اجتماع لمقدمي مشروع القرار المعنون "الامتثال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح" يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من الساعة ١٣/١٥ إلى الساعة ١٤/١٥ في غرفة الاجتماعات A.